بسم الله الرحمن الرحيم

Qatar Central Bank
GOVERNOR OFFICE

مصرف قطر المركزي
مكتب المحافظ

تعميم خارجي
26-04-2021
2021/0001336
2021/6

201481 201481

إلى جميع شركات التمويل العاملة بالدولة المحترمين

الدوحة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تعميم رقم (إ.ر/ ٦ /٢٠٢١)

الموضوع: اليوم العربي للشمول المالي تحت شعار

"دور التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي"

201481 201481

في إطار فعاليات اليوم العربي للشمول المالي الذي يوافق ٢٧ أبريل ٢٠٢١ يحث مصرف قطر المركزي جميع المؤسسات المالية للمشاركة في هذه الفعاليات من خلال:

٧. تشجيع توظيف التقنيات المالية الحديثة لتعزيز الشمول المالي ونشر الثقافة المالية الرقمية لدى العملاء.
٨. نشر البيان الصحفي (المرفق) الصادر عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على الموقع الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

عبد الله بن سعود آل ثاني

المحافظ

201481 201481

المرفقات:
- البيان الصحفي باللغة العربية والإنجليزية.

صندوق البريد : ١٢٣٤ - تليفون : ٤٤٤١٥٥٧٧ / ٤٤٤٥٦٤٥٦ - فاكس : ٤٤٤١٥٥٨٧
P.O.Box.: 1234 - Tel.: 44415577 / 44456456 - Fax : 44415587
www.qcb.gov.qa

للنشر يوم ٢٧ أبريل ٢٠٢١ (٨:٠٠ صباحاً)

بيان صحفي صادر عن:

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

201481 201481

اليوم العربي للشمول المالي - 27 أبريل (نيسان) ٢٠٢١

تحت شعار: "دور التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي"

التأكيد على تعزيز وتسريع الانتقال إلى الخدمات المالية الرقمية وأهمية التوعية بها

الدعوة إلى:

التنسيق مع أولويات مجموعة العشرين

تعزيز الشمول المالي الرقمي للشباب والمرأة والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تشجيع توظيف التقنيات المالية الحديثة لتعزيز الشمول المالي

201481 201481

إعطاء أولوية للتطبيقات والقضايا المتعلقة بالتقنيات المالية

أهمية بناء استراتيجية للانتقال إلى نظام مصرفي رقمي لتعزيز الشمول المالي

نشر الثقافة المالية الرقمية لدى كافة فئات المجتمع

يحظى موضوع تعزيز الوصول إلى التمويل والخدمات المالية في الدول العربية باهتمام كبير من قبل مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، إدراكاً منه للفرص الكامنة والكبيرة التي يمكن تحقيقها من خلال تعزيز الشمول المالي لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة ومواجهة تحديات البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية. لا شك في أن التطورات الحالية والتداعيات السلبية لانتشار جائحة كورونا أبرزت بوضوح الأهمية الكبيرة لتوظيف التقنيات الحديثة لأغراض الشمول المالي، وضرورة تعزيز الخدمات المالية الرقمية وتوعية مستخدميها. لقد عززت الجائحة الطلب على الخدمات المالية الرقمية، وجعلت الحاجة إلى تسريع التحول الرقمي 201481 201481 وتحسين الخدمات المالية الرقمية أمراً بالغ الأهمية في السياسات الاقتصادية في المنطقة العربية.

تُبرز الإحصاءات المتاحة الفرص الكبيرة الكامنة في تطوير الخدمات الرقمية، إذ أن ما يقارب ٨٥ في المائة من البالغين في المنطقة العربية لديهم هاتف محمول، و٤٨ في المائة لديهم هاتف محمول ويمكنهم في نفس الوقت النفاذ إلى الشبكة الإلكترونية، و٧ في المائة لديهم حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول، ونحو ٣٣ في المائة أرسلوا أو تلقوا مدفوعات رقمية في العام السابق، مقارنة بنحو ٤٤ في المائة على مستوى العالم.

في هذا السياق، بادر مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام ٢٠١٦، في ضوء الحاجة المتزايدة لتكثيف الوعي بأهمية الشمول المالي ومحاوره لدى كافة الأطراف في الدول العربية، إلى اعتماد يوم ٢٧ أبريل (نيسان) من كل عام كيوم عربي للشمول المالي، يُحتفل به هذا العام تحت شعار **"دور التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي"**. من الأهمية في هذه المناسبة التأكيد على دعم جهود المجتمع الدولي في تعزيز الشمول المالي، وفي مقدمته جهود مجموعة العشرين (G20) التي تبنت محور الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسة لدعم أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار المالي، حيث تولي مجموعة العشرين اهتماماً خاصاً لدعم وصول الشباب والمرأة والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية الرقمية من خلال استخدام التقنيات الحديثة، إلى جانب الاهتمام بالتوعية والتثقيف الرقمي المجتمعي اللذان يعززان من فرص نجاح الجهود والسياسات في هذا الشأن.

يحرص المجلس الموقر على إيلاء قضايا الشمول المالي في الدول العربية الأهمية التي تستحقها، حيث بارك المجلس قيام صندوق النقد العربي بالتعاون مع عدد من المؤسسات الإقليمية والدولية، بإطلاق المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية، بهدف تمكين وتعزيز القدرات والإمكانيات لتذليل العقبات التي تعترض الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي في الدول العربية. يُثمن المجلس في هذا السياق، ما تتضمنه المبادرة من أنشطة تركز على التحول المالي الرقمي. وإذ يدعو المجلس المؤسسات الشريكة في المبادرة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لدعم توظيف التقنيات الحديثة في تعزيز وصول الشباب والمرأة والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية، فإنه يرحب بالوثيقة الإرشادية للتحول المالي الرقمي في المنطقة العربية الصادرة عن المبادرة في سبتمبر (أيلول) ٢٠٢٠، كخارطة طريق للمساعدة في وضع سياسات وخطط عمل من أجل ابتكار تقنيات مالية شاملة وآمنة. ترتكز الوثيقة على عددٍ من الأهداف الأساسية، المتمثلة في تعزيز الوصول، وتوسيع نطاق الاستخدام والجودة. تناقش الوثيقة الأطر المختلفة لدعم التحول إلى التمويل الرقمي، بما في ذلك المختبرات التنظيمية للتقنيات المالية الحديثة، وحماية المستهلك والتثقيف المالي، والبنية التحتية المالية والتقنية، والمنافسة، والبيانات والأمن السيبراني، والمراقبة والتعاون. في هذا الصدد، وجب التنويه بالخطوات والإجراءات المتخذة من قبل الدول العربية في سبيل النهوض بالثقافة المالية خصوصاً الرقمية منها. كما يمكن للدول العربية أن تعمل على تطوير وتكامل خطط العمل القُطرية التي تساهم في التحول الرقمي للأنظمة المالية ودعم التنمية الاقتصادية لتحقيق النمو المستدام والتخفيف من حدة الفقر.

كما يؤكد المجلس مجدداً على ضرورة إدماج كافة فئات المجتمع وشرائحه في النظام المالي الرسمي خاصة منهم الشباب والمرأة ورواد الأعمال وقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، للاستفادة من التقنيات ومتابعة جهود رفع مستوى الوعي لدى كافة هذه الفئات وحماية حقوقهم المالية وتحسين معرفتهم بالأمور المالية الرقمية، بما يمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة. في هذا الإطار، يمكن لوزارات التربية والتعليم والثقافة والتعليم العالي في الدول العربية أن تساهم في تعزيز الجهود المتمثلة في نشر وتعميق التعليم والتثقيف المالي الرقمي.

في إطار الأهمية المتزايدة التي باتت تكتسبها استخدامات التقنيات المالية الحديثة في القطاع المالي والمصرفي والنمو الكبير والمتسارع الذي تشهده صناعة هذه التقنيات والخدمات المرتبطة بها على مستوى العالم، نوّه المجلس بدور مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة التي أطلقها صندوق النقد العربي في تبادل الخبرات والمعرفة حول قضايا التقنيات المالية الحديثة وبلورة الرؤى المختلفة لتنشيطها وتنظيمها في الدول العربية. في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الصندوق أصدر خلال عام ٢٠٢٠ عدداً من الأدلة والمبادئ الإرشادية التي تعزز إدراك متطلبات التحول الرقمي، وتحديداً الوثيقة الإرشادية حول الهوية الرقمية وأعرف عميلك الإلكترونية، ومبادئ بناء استراتيجيات وطنية للتقنيات المالية الحديثة، إضافة للوثيقة الصادرة مؤخراً حول العمليات المصرفية المفتوحة. يمكن للدول العربية أن تتبنى ما جاء في هذه الأدلة من إرشادات في إطار الاحتياجات والإجراءات لدى كل دولة.

كذلك، يُثمن المجلس الاهتمام المتزايد بمواضيع التقنيات المالية الحديثة في برامج أنشطة فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ودوره من خلال تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز الشمول المالي، ودراسة سبل الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي، والعمل على مساعدة الدول العربية على تطبيق المعايير والمبادئ الدولية ذات العلاقة، وتعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الشمول المالي وبينها وبين المؤسسات الدولية ذات العلاقة. من جانب آخر، يتطلع المجلس إلى مواصلة تحسين مؤشرات الشمول المالي، حيث أن الإحصاءات الأخيرة تعكس الجهود التي بذلتها الدول العربية في تعزيز الوصول للخدمات المالية، إذ تشير إلى أن نسبة السكان البالغين في الدول العربية الذين تتوفر لهم فرص الوصول للخدمات المالية والتمويلية الرسمية، قد ارتفعت في المتوسط إلى ٣٧ في المائة، و ٢٦ في المائة بالنسبة للنساء، و ٢٨ في المائة على صعيد الفئات محدودة الدخل. وعلى الرغم من أن هذه الأرقام تخفي تفاوت في هذا الشأن بين الدول العربية، إلا أنها لا تزال تبرز الفرص الكبيرة الكامنة – خاصة للمؤسسات المالية والمصرفية الخاصة - التي يمكن استغلالها لتعزيز الوصول للخدمات المالية في المجتمعات العربية. في هذا السياق، وجب التنويه بجهود الدول العربية التي قامت بتطبيق النموذج الشامل للمسوحات الإحصائية، والتأكيد على أهمية متابعة تطبيقه من بقية الدول، بما يساعد على الارتقاء بجودة مؤشرات الشمول المالي وفقاً لأوضاع كل دولة.

قبل الختام، في إطار الجهود التي قامت بها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والبنوك التجارية والمؤسسات المالية الرسمية في السنوات الماضية، لإحياء اليوم العربي للشمول المالي وعلى تنظيمها المميز للأنشطة والفعاليات في هذا اليوم، بما ساهم في نشر الوعي والتثقيف المالي بين كافة أفراد المجتمع، فإن المجلس يدعو كافة الدول الأعضاء إلى تعزيز إحياء فعاليات اليوم العربي للشمول المالي وتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية فيه، ذلك بتنفيذ الفعاليات والأنشطة التي تعمل على تعزيز المعرفة بالشمول المالي وأهدافه.

في هذه المناسبة، أكد معالي المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي الدكتور عبدالرحمن بن عبد الله الحميدي على أهمية ودور الشمول المالي في مواجهة التحديات الاقتصادية التي تؤثر على النمو الاقتصادي، ذلك من خلال حشد الموارد لزيادة معدلات الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، مشيداً معاليه بالاهتمام المتزايد الذي باتت تحظى به القضايا المتعلقة بتعزيز الشمول المالي من قبل صانعي السياسات في الدول العربية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على مواجهة تحديات الفقر والبطالة وإرساء العدالة الاجتماعية. كما نوه معاليه بجهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، من حيث الحرص على مواصلة إيلاء قضايا تحسين الشمول المالي والوصول إلى الخدمات المالية ذات الجودة والتكاليف المقبولة، ومنحها الأهمية والأولوية المناسبتين في إطار السياسات الاقتصادية المتخذة، ونشر ثقافة التمويل المسؤول في العمل المصرفي، والاستفادة من التقنيات المالية الحديثة في تقديم الخدمات المالية، وتطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية وتشجيع الابتكار في هذا المجال، إضافة لمتابعة مساعي الارتقاء بأنظمة البنية التحتية السليمة للنظام المالي والمصرفي وتشجيع تطور وتوسع الخدمات المالية غير المصرفية، إلى جانب تطوير السياسات والبرامج التي تعزز الشفافية في المعاملات المالية والمصرفية.

كما نوّه معاليه بمنصة "بنى" للمدفوعات العربية التي استكمل إنشاءها صندوق النقد العربي مؤخراً، ودورها في تقديم خدمات مبتكرة وفقاً للمعايير الدولية وأحدث الممارسات والتقنيات، متطلعاً لدور المنصة في تشجيع تطوير الخدمات المالية الرقمية في المنطقة العربية وربط الدول العربية بالشركاء التجاريين.

قسم تطوير القطاع المالي / الدائرة الاقتصادية
ي ب / ج ج

For release on April 27th, 2021 (8:00 am)

Press Release issued by:

The Secretariat of the Council of Arab Central Banks and Monetary Authorities' Governors

Arab Day for Financial Inclusion - April 27, 2021

Under the theme of "Role of Digital Transformation in Increasing Financial Inclusion"

Enhancing and accelerating the transition to digital financial services, and importance of raising awareness

Call on to:

Alignment with the priorities of the Group of Twenty (G20)

Promoting digital financial inclusion for young people, women and MSMEs

Giving great importance to the applications and issues of Fintech

Importance of building a strategy to move to a digital banking system to enhance financial inclusion

Spread the digital financial literacy to all community categories

The issue of promoting access to financing and financial services in the Arab countries is receiving great attention from the Council of Arab Central Banks and Monetary Authorities' Governors, in recognition of the potential and great opportunities that can be achieved through enhancing financial inclusion to support inclusive and sustainable economic development, address unemployment challenges, and achieve social justice. There is no doubt that the current developments and the negative repercussions of the COVID-19 pandemic have clearly highlighted the great importance of deploying Fintech for the purposes of financial inclusion, and the need to enhance digital financial services and familiarize users with them. The pandemic has increased the demand for digital financial services and made the need to

accelerated digital transformation and improved digital financial services a critical issue in economic policies in the Arab region.

The available statistics highlight the great opportunities inherent in the development of digital services, as nearly 85 percent of adults in the Arab region have a mobile phone, 48 percent have a mobile phone and can access the Internet at the same time, 7 percent own mobile money account, and 33 percent made or received digital payments in the previous year, compared to nearly 44 percent globally.

In this context, the Council of Arab Central Banks and Monetary Authorities' Governors, considering the growing need to intensify awareness of the importance of financial inclusion among all community categories in the Arab countries, endorsed in 2016 the 27th of April as the "Arab Day for Financial Inclusion", celebrated this year under the theme of "**Role of Digital Transformation in Increasing Financial Inclusion**". It is important on this occasion to emphasize support for the efforts of the international community in enhancing financial inclusion, which was adopted by the G20 as one of the main aspects to support the sustainable development goals and enhance financial stability. The G20 pays special attention to supporting the access by young people, women and micro, small, and medium-sized enterprises (MSMEs) to digital financial services using Fintech, in addition to paying attention to digital community awareness and education, which increases the chances of success of efforts and policies in this regard.

The Council is keen to give a great importance to the issues of financial inclusion in the Arab countries, as it welcomed the launch of the "Financial Inclusion for the Arab Region Initiative" (FIARI) by the Arab Monetary Fund in cooperation with several regional and international organisations, to empower capabilities that aim to overcome the challenges of enhancing the financial inclusion indicators in the Arab countries. In this regard, the Council values the FIARI activities that focus on digital financial transformation. The Council calls on the partner organisations to pay more attention to supporting the use of Fintech in enhancing the access of young people, women, and MSMEs to financial services, and welcomes the "Digital Financial Transformation Framework" in the Arab region issued in the framework of FIARI initiative in September 2020, as a roadmap to help develop domestic policies and action plans to create inclusive and secure Fintech ecosystem. The framework is based on a few primary goals to

enhance access and expand usage and quality, and discusses Fintech sandboxes, consumer protection and financial literacy, financial and technical infrastructure, competition, data and cybersecurity, monitoring and cooperation. In this regard, it is important to mention measures and actions taken by the Arab countries to enhance digital financial literacy. Arab countries can also work on developing country action plans that contribute to digitally transforming financial systems and supporting economic development to achieve sustainable growth and poverty alleviation.

The Council also reaffirms the need to integrate all community categories into the formal financial system, especially young people, women, entrepreneurs and MSMEs, to benefit from Fintech and follow-up efforts to raise the awareness of all these categories, protect their financial rights, and improve their knowledge of digital financial issues, so that they can make sound investment decisions. In this context, the ministries of education, culture, and higher education in the Arab region can contribute to strengthening efforts to spread and deepen education and digital financial literacy.

In the context of the increasing importance of using Fintech in the financial and banking sector and the great and rapid growth witnessed by Fintech and related services, the Council commended the role of the "Arab Regional Fintech Working Group" launched by the Arab Monetary Fund in sharing expertise and knowledge about Fintech issues and crystallising different visions on the best way to regulate and put technologies into effect in the Arab countries. In this context, it is worth noting that the Fund issued in 2020 guiding principles to enhance the requirements of digital transformation, specifically the frameworks on digital identity and "e-KYC", principles for building national strategies for Fintech, and Open banking operations. Arab countries can adopt these guiding principles within the framework of needs and procedures of each country.

On the other hand, the Council values the increasing interest in Fintech issues in the activities of the "Arab Financial Inclusion Task Force", and its role through developing policies and procedures related to enhancing financial inclusion, ways to improve financial inclusion indicators, working to help Arab countries implement relevant international standards and principles, and strengthening cooperation between various national institutions concerned with financial inclusion issues and between them and the relevant international organisations.

Furthermore, the Council looks forward to pursuing the improvement of financial inclusion indicators, as recent statistics reflect the efforts made by the Arab countries to enhance access to financial services. These statistics reveal that the percentage of the adult population in the Arab countries who have access to formal financing and financial services has risen, on average, to 37 percent, 26 percent for women, and 28 percent for low-income groups. Although these statistics conceal disparities in this regard among Arab countries, they still highlight the great potential opportunities – especially for private financial and banking institutions – that can be exploited to enhance access to financial services in the Arab communities. In this context, it is worth noting the efforts of the Arab countries that have implemented the statistical surveys, and to emphasize the importance of following up its implementation by the rest of the countries, in order to help improve the quality of financial inclusion indicators according to the circumstances of each country.

Before concluding, the Council values the efforts made by the Arab central banks and monetary authorities, the commercial banks and the official financial institutions in the past years to celebrate the "Arab Day for Financial Inclusion" and the related activities and events that contributed to spreading financial literacy among people. Accordingly, the Council calls on all member countries to celebrate the "Arab Day for Financial Inclusion" and encourage large community participation through the implementation of activities and events that enhance knowledge of financial inclusion.

On this occasion, the Director General Chairman of the Board of the Arab Monetary Fund, H.E. Dr. Abdulrahman Al-Hamidy, stressed the importance and the role of financial inclusion in addressing the economic challenges that affect economic growth. He added that this goal can be achieved by mobilising resources to increase investments and create new job opportunities. Dr. Al-Hamidy also praised the increasing attention being paid to issues related to enhancing financial inclusion by policymakers in the Arab countries, which would help to address the challenges of poverty, unemployment and social justice. He then referred to the efforts made by the Arab central banks and monetary authorities and the increasing attention paid to issues of improving financial inclusion and access to quality financial services at reasonable costs. Dr. Al-Hamidy also lauded governors for giving appropriate importance and priority to such issues as part of their economic policies, spreading the culture of responsible finance in the banking

sector, making use of Fintech in providing financial services, developing legislation, regulations and supervisory frameworks that help improve the spread of financial and banking services, following up efforts to develop sound financial and banking infrastructure systems, encouraging the expansion of non-banking financial services, as well as developing policies and programs that enhance transparency in the financial and banking transactions.

Dr. Al-Hamidy praised the "Buna" Arab payments platform, which was launched recently by the Arab Monetary Fund, and its role in providing innovative services in accordance with international standards and the best practices and technologies. He is looking forward to the platform's role in encouraging the development of digital financial services in the Arab region and linking Arab countries with their main global trading partners.

201481 201481 201481 201481

Financial Sector Development Division / Economic Department
YB/JJ